## ٣ - قومية المعركة

بنيت الاستراتيجية المصرية على أساس إدارة الصراع المسلح ضد إسرائيل بالامكانيات الذاتية لمصر بالتعاون مع سوريا ، وأن القتال نفسه يتيح الفرصة لاستغلال الطاقات العربية التى تراها كل دولة عربية .

لقد رفع العرب شعار « قومية المعركة » ، وبذلت بعض الدول العربية الجهود لوضع هذا الشعار موضع التنفيذ ، كما أن جامعة الدول العربية حاولت إيجاد تعاون عسكرى بين الدول العربية لتحرير الأرض وحل القضية الفلسطينية ، إلا أن ذلك كان أملاً لم يتحقق خلال سنوات مضت منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، رغم انعقاد « مؤتمرات قمة عربية » لإزالة آثار العدوان .

وكان يهمنا جداً فى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أن يكون العمل العسكرى العربى ضد إسرائيل من ثلاث جبهات - مصرية وسورية وأردنية - وأن تشترك الدول العربية الأخرى بجزء من امكانياتها العسكرية فى هذه الجبهات إيماناً منا بأن الأرض المحتلة لا يمكن أن تسترد إلا بالقوة المسلحة بعد فشل كل الجهود السياسية لحل المشكلة خلال خمس سنوات مضت .

انتهزنا فرصة انعقاد « مجلس الدفاع المشترك » وهو أحد أجهزة جامعة الدول العربية فى الدورة ١٣ بالقاهرة خلال الفترة من ٢٧ - ٣٠ يناير ١٩٧٣ لبحث هذا الموضوع خصوصاً وأنه الجهاز المختص والمناسب لبحثه حيث يضم المجلس وزراء الخارجية والدفاع للدول العربية .

قدمت مصر تقريراً لمجلس الدفاع المشترك بمعرفة وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل أوضح فيه الموقف الاستراتيجيى العربى وأسس الخطة الشاملة لتحرير الأرض العربية والفكرة العامة للتخطيط العسكرى . وانتهى التقرير بتوصيات محددة للعمل العسكرى المشترك والتزامات الدول العربية بشأنها من حيث تحديد الوحدات والتشكيلات العسكرية التى تقدمها الدول العربية لخوض الحرب الشاملة ضد إسرائيل بهدف استعادة الأرض وحل المشكلة ، وهى فى الحقيقة معركة المصير .

□ □ □

لقد بدأ التقرير[1] : إنه منذ نهاية الجولة العربية الاسرائيلية الثالثة فى يونيو ١٩٦٧ ، يمارس المخطط القومى الإسرائيلى سياسة احتواء المكاسب وفرض الأمر الواقع فى مختلف المجالات ، الأمر الذى يستوجب من المصالح القومية العربية أن تتحرك لدرء الأخطار لسياسة الاحتواء الإسرائيلية وعواقبها الوخيمة على القضية العربية . إن ما تمارسه إسرائيل – حينئذ – فى الأراضى العربية المحتلة ، وما تقوم به من أعمال ردع ضد المواقع العربية على خطوط المواجهة ، إنما يعطى صورة واضحة عن طبيعة الاستراتيجية التى تنتهجها إسرائيل فى منطقتنا العربية ، والتى تستهدف قهر الشعوب العربية وفرض الاستسلام عليها . وإزاء ذلك ، فإن استمرار الموقف العربى السائد الآن ، سوف لا يمكّن أو يساهم أو يؤثر فى حل القضية أو تحرير الأرض العربية المحتلة .

وانطلاقاً مما سبق ، ومن واقع أن أية دولة عربية لا تستطيع أن تنفرد بفرض الارادة العربية أو بتحقيق الحل العربى للقضية ، فإنه أصبح لزاماً أن تتضافر جميع الجهود السياسية والعسكرية للدول العربية وأن تستغل كل أوجه التنسيق مع الدول الصديقة فى المجالين السياسى والاقتصادى حتى يتحقق لنا النصر فى صراعنا مع عدونا الصهيونى .

ولقد آن الأوان لأن تقدم الأمة العربية كل ما لديها من طاقات وإمكانيات فى سبيل معركة المصير .

واستطرد التقرير موضحاً :

إننا متفقون جميعا على أن الصراع العربى الصهيونى صراع من أجل البقاء فى مواجهة

(١) هذا التقرير تم توزيعه على جميع دول الجامعة العربية فى حينه بواسطة الجامعة العربية أثناء انعقاد المؤتمر . وقد اكتفيت هنا بمستخرج منه فقط لتوضيح أهم مشتملات التقرير .

غزوة استعمارية عنصرية توسعية لا يمكن القضاء عليها إلا بالتصدى الكامل لها وتدفع إليها جميع إمكانيات الأمة العربية . فالهدف السياسى لإسرائيل هو « فرض شرعية الوجود الإسرائيلى فى فلسطين ، وتأمين هذا الوجود بضم مساحات جديدة من الأرض العربية ، ورفع القيود على نموه وتطوره ، تمهيداً لمرحلة تالية من التوسع لتحقيق حلم إسرائيل فى إقامة الدولة اليهودية من النيل إلى الفرات » .

أما الهدف الاستراتيجى العسكرى لإسرائيل فهو « منع الدول العربية والمقاومة الفلسطينية من استعادة الأرض العربية المحتلة بالقوة أو تعريض الأمن القومى لإسرائيل للخطر حتى ترضخ الارادة العربية لتحقيق الهدف السياسى لإسرائيل » .

وأما العناصر الرئيسية للاستراتيجية الإسرائيلية فهى الاحتفاظ بقوات جوية متفوقة كقوة رئيسية ضاربة لها ، والاحتفاظ بخطوط وقف إطلاق النار هادئة لحين فرض حل فى صالحها . وتتضمن هذه الاستراتيجية أيضاً عرقلة العمل العسكرى العربى الموحد ، والعمل على تثبيت الأمر الواقع فى الأراضى المحتلة ، وطمس حقائق القضية الفلسطينية .

وبعد أن حدد التقرير حجم وقدرات العدو وتوزيعها المحتمل على الجبهات العربية فى احتمالات المواجهة ، وكذا عوامل القوة والضعف لدى العدو ، أصبح واضحا أن التخطيط للعمليات التعرضية للعمل العربى العسكرى الموحد يجب أن يهدف إلى :

١ – إرغام العدو على القتال فى كل الجبهات فى وقت واحد لحرمانه من إستراتيجيته المبنية على العمل ضد جبهة واحدة فى وقت واحد .

٢ – استخدام الجبهتين السورية والأردنية لتهديد قلب العدو بقواتنا وخاصة القوات الجوية .

٣ – العمل على تشتيت احتياطيات العدو التعبوية والاستراتيجية .

٤ – قطع خطوط مواصلات العدو البحرية فى البحرين المتوسط والأحمر .

٥ – استخدام الفدائيين على نطاق واسع داخل إسرائيل .

٦ – أن تبدأ العمليات التعرضية فى أقرب وقت ممكن ، حيث أن عامل الوقت إذا استمر معدل النمو العسكرى فى قدرات الطرفين بالمعدل الحالى – حينئذ – يعتبر فى صالح العدو ويصعب التعامل معه مستقبلاً .

وفى الجانب العربى ، فإن الهدف السياسى – حينئذ – المتفق عليه فى مؤتمر الكويت بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٥ هو « إزالة آثار عدوان يونيو ( حزيران ) لعام ١٩٦٧ دون المساس بالقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى » . أما الهدف الاستراتيجى العسكرى للدول العربية فهو « تدمير القوات المسلحة الإسرائيلية وتحرير الأرض العربية التى احتلت بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ ضمن إطار عربى عام » .

وإذا نظرنا إلى نقاط القوة الرئيسية فى القوات العربية لدول المواجهة الثلاث ( مصر وسوريا والأردن ) نجد أن لدى العرب القدرة على الحرب فى أكثر من جبهة فى وقت واحد الأمر الذى يضطر العدو لتشتيت جهوده وقواته . ولدينا – نحن العرب – التفوق فى القوات البرية والبحرية لدول المواجهة الثلاث ، مع إمكان الحد من تأثير القوات الجوية المعادية عند حشد الامكانيات الجوية لدول المساندة لصالح دول المواجهة الثلاث . كما أن العمل الفدائى يمكن استغلاله لتهديد الأمن الداخلى فى الأرض المحتلة لصالح المعركة .

أما نقاط الضعف الرئيسية فى القوات العربية لدول المواجهة الثلاث فكانت كالآتى :

١ – يترتب على عدم اشتراك الأردن فى العمليات وجود ثغرة استراتيجية تؤثر على الموقف العسكرى .

٢ – النقص البارز فى الطائرات ووسائل الدفاع الجوى والمطارات فى دول المواجهة .

٣ – عدم توفر احتياطى عام مناسب على مستوى كل جبهة من الجبهات الثلاث ، وكذا عدم توفر احتياطى عام استراتيجى يعمل لصالح الجبهتين الشمالية والشرقية ( سوريا والأردن ) .

٤ – عدم وجود قيادة واحدة للجبهات الثلاث ، فى الوقت الذى تعمل فيه القوات الإسرائيلية تحت قيادة واحدة تقود وتنسق أعمال قواتها على الجبهات الثلاث .

٥ – النقص الواضح فى معدات وأجهزة الحرب الالكترونية .

٦ – قدرة العدو على المناورة بقواته بين الجبهات الثلاث فى حالة تعرض أى منها للخطر الأمر الذى يفتقر إليه الجانب العربى لأنه يعمل على خطوط داخلية .

ومن جداول مقارنة القوات للطرفين العربى والإسرائيلى فى ذلك الوقت كان واضحاً أن الموقف كالآتى :

١ – **القوات البرية :**

– العدو غير قادر على الدفاع أمام الجبهات العربية الثلاث بكفاءة إذا تم التضامن فيما بينها على العمل العربى المشترك .

– يمكن للعدو الهجوم ضد إحدى الجبهات العربية فى حالة عدم وجود نشاط هجومى من جبهات الدول العربية الأخرى لدول المواجهة .

– يتعذر على العدو الهجوم ضد إحدى الجبهات العربية فى حالة هجوم الجبهتين الأخريين ضد إسرائيل .

٢ – **القوات الجوية :**

– يمكن للقوات الجوية لدول المواجهة الثلاث ( مصر وسوريا والأردن ) القيام بعدد ١١٨١ طلعة فى اليوم ويمكنها إلقاء ١٣١٦ طن قنابل .

– وفى حالة تدعيم دول المواجهة بعدد ١٦ سرباً جوياً المتفق عليها فى المؤتمرات السابقة ، تصل إمكانيات دول المواجهة إلى ١٧٩٣ طلعة فى اليوم ، ويمكنها إلقاء ٢٢٦٥ طناً من القنابل .

– وسبق أن ذكر فى تقرير سابق أن إمكانيات القوات الجوية للعدو ١٣٦٠ طلعة فى اليوم ، ويمكنها إلقاء ٢٨٨٠ طناً من القنابل . وهذا يوضح أنه بالرغم من الدعم المتفق عليه من قبل ، إلا أن العدو الجوى سوف يظل متفوقاً على القوات الجوية العربية بفارق بسيط يمكن تحمله .

– ومن ذلك يتضح أن الدعم الجوى المطلوب هو الحد الأدنى لإدارة معركة مقبولة مع العدو .

٣ – **الدفاع الجوى :**

– الدفاع الجوى فى مصر جيد .

– أما الدفاع الجوى فهو فى سوريا فى دور التكوين ، وما زالت سوريا فى حاجة إلى حوالى عشرين كتيبة صواريخ أخرى مضادة للطائرات .

– وسماء الأردن مفتوحة تماما أمام الطائرات الإسرائيلية ، وتحتاج إلى دعم فى دفاعها الجوى بعدد سبع كتائب صواريخ مضادة للطائرات وكتيبة رادار .

### ٤ – القوات البحـريـة :

القوات البحرية لمصر وسوريا تتفوق على القوات البحرية الإسرائيلية ، ولكن التفوق الجوى الإسرائيلى يحد من حرية عمل هذه القوات .

### ٥ – العمـل الفـدائى :

يجب تدعيمه ليلعب دوراً أساسياً فى المعركة ، ويعتبر هذا العمل جزءاً لا يتجزأ من قومية المعركة . ويجب أن يعمل العمل الفدائى من جميع الجبهات (لبنان – سوريا – الأردن – مصر) لتشتيت جهود العدو ضمن الخطة العامة للقوات العربية ، وتزال العقبات التى تعترض طريقه .

والخلاصة التى أمكن الوصول إليها نتيجة للبحث العسكرى وجدول مقارنة القوات – للدول العربية والعدو – هى « ضرورة سرعة وضع خطة عمليات مشتركة لدول المواجهة تشترك فى توفير متطلبات جميع الدول العربية كل حسب إمكانياته وطاقاته » بحيث تشمل هذه الخطة :

- زيادة كفاءة الجبهة الشرقية بتدعيم الأردن بقوات برية وجوية ودفاع جوى حتى يمكن القيام بالعمل العسكرى العربى من الجبهات الثلاث فى وقت واحد .
- وتدعيم دول المواجهة بالطائرات المتفق عليها والتى ترفع من قدراتها فى مواجهة طائرات العدو وشبكة الدفاع الجوى الإسرائيلى .
- وتدعيم كل من الأردن وسوريا بشبكة من الدفاع الجوى المتطورة على الارتفاعات المختلفة والتى تمكنها من الصمود فى مواجهة طائرات العدو .
- وتدعيم دول المواجهة بالاسلحة المتطورة فى مجال الحرب الالكترونية .
- وأهمية سرعة تحرك الدول العربية لتحرير الأرض فى حدود قدرات القوات والدعم العربى ، واضعين فى الاعتبار أن عامل الوقت ليس فى صالح العرب .

□ □ □

وبعد أن قدم تقرير وزير الحربية فى مصر ، الفكرة العامة للتخطيط واحتياجات الخطة الهجومية ، كانت التوصيات المقترحة كالآتى :

١ – يقسم مسرح العمليات إلى جبهات ثلاث وهى :

أ – الجبهة الشمالية : وتشمل جميع القوات السورية وأى قوات عربية توضع تحت قيادتها .

ب – الجبهة الشرقية : وتشمل جميع القوات الأردنية وأى قوات عربية توضع تحت قيادتها .

جـ – الجبهة الغربية : وتشمل جميع القوات المصرية وأى قوات عربية توضع تحت قيادتها .

٢ – يعمل الفدائيون من الجبهات المختلفة لدول المواجهة بتنسيق مع قيادات الجبهات تبعاً لخطة يصدق عليها القائد العام للقوات المسلحة العربية .

٣ – تكون جميع هذه الجبهات تحت قيادة القائد العام المصرى بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة العربية تعاونه مجموعة عمليات من الدول المشتركة فى القتال .

٤ – يتولى قائد القوات الجوية السورية قيادة القوات الجوية فى الجبهتين الشمالية والشرقية ( سوريا والأردن ) ويتولى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية فى الجبهات الثلاث .

٥ – بناء على موافقات سابقة لمجلس الدفاع المشترك بتاريخ ٣٠ نوفمبر ( تشرين ثان ) عام ١٩٧١ وتوصيات اللجنة الفرعية العسكرية المنبثقة من لجنة وزراء الخارجية والدفاع ، تلتزم دول المساندة بتقديم الدعم التالى لدول المواجهة . واجمالى هذا الدعم هو ١٦ سرباً جوياً وفرقة مدرعة وفرقة مشاه ولواء مدرع ولواءان مستقلان من المشاة .

وتم توزيع هذا الدعم على سبع دول عربية هى ( العراق – المملكة السعودية – الكويت – ليبيا – الجزائر – المغرب – السودان ) وهذا الدعم هو المطلوب لتغطية مرحلة الصمود والردع .

أما الدعم الاضافى المطلوب لتنفيذ العمليات التعرضية فقد تم تحديده أيضاً . وتلتزم دول المساندة بتقديم هذا الدعم الاضافى إما بوحدات جاهزة فعلاً أو بمعدات أو بدعم مادى طبقاً لبيان التكاليف السابق الاتفاق عليها بين رؤساء الأركان فى العام السابق .

٦ - تكون قوات الدعم المتفق عليها والمطلوبة لمرحلة الصمود والردع جاهزة فى أماكن تمركزها الحالية - حينئذ - فى مارس ١٩٧٣ للتحرك إلى أماكن التمركز للعمليات بأوامر من القائد العام للقوات المسلحة العربية . أما وحدات الدعم الاضافى للعمليات التعرضية فتكون جاهزة فى أقرب وقت طبقاً لما يتم الاتفاق عليه فى المجلس .

□ □ □

لقد كنت سعيداً بالأشتراك فى إعداد تقرير وزير الحربية وحضور جلسات هذه الدورة لمجلس الدفاع المشترك التى اتسمت أعماله بالموضوعية ووصل إلى نتائج إيجابية . كنت أتمنى وأراقب تنفيذ هذه القرارات باعتبارها تطوراً جديداً فى الفكر العربى الاستراتيجى الذى يحقق عاملاً رئيسياً جديداً - للمرة الأولى فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى - لتحقيق النجاح فى الحرب المنتظرة .

لم يتحقق الأمل ، ولم يتم تنفيذ هذه القرارات . وضاعت فرصة أتيحت للعرب لأن يتضامنوا ويتعاونوا عسكريا لتحرير الأرض العربية وإعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

ويبدو أن هناك أسباباً سياسية قوية وقفت عائقاً أمام التنفيذ . ولم يكن العبء الذى ألقى على الدول العربية المساندة كبيراً ، فقد كان فى طاقتها ، ولم يكن يؤثر على الأمن الوطنى لكل دولة مساندة بل كان فيه الضمان لتأكيد الأمن القومى العربى ، وبالتالى تحقيق الأمن الوطنى لكل دولة .

ولقد أثبت الواقع العربى أن الاتصالات الثنائية بين الدول العربية هى التى نجحت فى تدعيم الجبهتين السورية والمصرية بقوات من بعض الدول العربية التى رأت أن تساهم فى الحرب بعد نشوبها . ترتب على ذلك أن هذه القوات لم تصل فى الوقت المناسب إلى ميدان المعركة ، وكان يمكن أن تكون أشد تأثيراً لو كانت قد تمركزت فى الجبهة قبل الحرب مما يعطيها فرصة الاندماج مع قوات الجبهة والتعرف على طبيعة أرض المعركة .

وهنا لا بد أن أشير إلى أن حرب أكتوبر نشبت دون فتح الجبهة الأردنية لعدم

عسكرى عربى مشترك برغم أهميتها الواضحة . وهذا لم يمنع الأردن من المساهمة بجزء من قواته للقتال فى الجبهة السورية أثناء سير العمليات .

ولنا أن نتصور نتائج حرب تنشب من ثلاث جبهات عربية فى وقت واحد ضد إسرائيل بخطة واحدة تحت قيادة قائد عام واحد كما قررها مجلس الدفاع المشترك .

وهذا يقودنا إلى مناقشة وتحليل موقف « الجامعة العربية » وأهدافها والميثاق الذى تعمل به كى يمكن تطويرها حتى تحقق الهدف من إنشائها .

## الخطة (ل) :

نظراً لأن الدول العربية لم تتمكن من وضع توصيات « مجلس الدفاع المشترك » موضع التنفيذ ، الأمر الذى كان يحقق لنا – نحن العرب – قومية المعركة ، استمر التعاون بين مصر وسوريا سياسياً وعسكرياً يأخذ مجراه الطبيعى البنّاء لدخول الحرب وحدهما ضد إسرائيل .

وبعد أن استكملت الخطة المصرية السورية ، وتم إعداد القوات لها والتدريب عليها ، ولم يبق على تنفيذها سوى تحديد التوقيت المناسب للهجوم وإصدار القرار السياسى ببدء الحرب ، تقدم رئيس إحدى الدول العربية بخطة للحرب ضد إسرائيل .

استدعانى الفريق أول أحمد إسماعيل إلى مكتبه للاطلاع على هذه الخطة وبحثها . وجدت أنها نظرية من نظرياته الثورية التى ينادى بها فى المجالات المختلفة ، ويقوم بتطبيقها فى دولته سواء فى « كتاب أخضر » أو فى كتاب بلون آخر .

والحقيقة أن رئيس هذه الدولة لم يعطِ لخطته إسما رمزياً ، ولذلك اخترت لها اسم الخطة (ل) ، وكان تعليقى عليها أنها حلم سعيد .

وتتلخص فكرة هذه الخطة فى أن الهجوم المصرى وعبور قناة السويس لا يعتبر هجوماً حاسماً ، فضلاً عن الخسائر الكبيرة التى تتعرض لها القوات المصرية خصوصاً تحت تأثير تفوق العدو الجوى . لذلك يرى واضع الخطة :

١ – أن يكون الهجوم الرئيسى الجوى والبرى من اتجاه سوريا ، وأن يحشد لذلك أكبر عدد من الطائرات المصرية بحيث تكون غطاءً جوياً تتحرك تحته كل

القوات السورية . ويمكن زيادة عدد القوات البرية فى سوريا من مصر وليبيا ودول عربية أخرى .

٢ – أن يشن الهجوم الكاسح على إسرائيل باستخدام جنوب لبنان وشمال الأردن والفدائيين لتوسيع رقعة الهجوم . وأن الهجوم الجوى من الجبهة السورية سوف يُفقد العدو المبادأة لأول مرة ويلحق أضراراً بأهداف العدو الجوية .

٣ – تبقى القوات المصرية كاحتياطى استراتيجى يستخدم بعد معرفة ما يتطور إليه الهجوم من الجبهة السورية . ويقتصر دورها أثناء ذلك على هجمات بحرية وعمليات إنزال بحرى على غزة وشمالها ، وهجمات بحرية ضد إيلات وشرم الشيخ مع إنزال مظلى فى عدة اماكن لإرباك العدو وتشتيت قواته . وكذلك قصف شديد بالمدفعية ضد الضفة الشرقية للقناة لإيهام العدو بالهجوم من اتجاه القناة وتخفيف الضغط على الجبهة السورية .

٤ – يكون الهدف العسكرى هو تدمير قوة إسرائيل المادية والمعنوية .

٥ – يكون الهدف السياسى هو فرض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

٦ – تعتبر الجمهورية ... أن هذا الرأى هو أساس مشاركتها فى الحرب ، وإلا فإنها ستعلن رسمياً عدم مشاركتها فى كارثة ربما تكون نهائية للأمة العربية .

## النظرية والتطبيق :

وكان رأينا فى مصر واضحا فى رفض فكرة هذه الخطة ، لأنها لا تتمشى مع الموقف الاستراتيجى فى المنطقة ، ولا تتسم بالواقعية ، وغير قابلة للتطبيق . وكان رأينا مبنيا على المبررات التالية :

- إن الموقف الاستراتيجى ، وحجم وأوضاع قوات العدو وقدراته القتالية ، تؤكد ضرورة شن الهجوم ضده من جبهتين متباعدتين فى وقت واحد لتشتيت قواته الجوية المتفوقة – وهى قوته الضاربة الرئيسية – وبعثرة قواته البرية على أكثر من جبهة وتكبيدها أكبر قدر من الخسائر البشرية – وهى نقطة ضعفه الرئيسية – فى معارك رئيسية تقع فى أكثر من جبهة سواء فى البر أو البحر أو الجو .

- إن استخدام الجبهة السورية كاتجاه للمجهود الرئيسي في الحرب قد يبدو صحيحاً – من الناحية النظرية – لقربها من إسرائيل ، ووجود بعض الأهداف الإسرائيلية داخل مدى طائراتنا من هذا الاتجاه . ولكن إذا تعمقنا فى دراسة الأمر – من الناحية العملية – نجد أن تركيز القوات الجوية السورية والمصرية فى سوريا لا يمكن تنفيذه عمليا لعدم توفر المطارات اللازمة لاستيعاب كل هذا العدد من الطائرات . بالاضافة لذلك فإن وسائل الدفاع الجوى السورى لا تكفى لتأمين هذه الأعداد الكبيرة من الطائرات ، ويستتبع ذلك نقل وسائل الدفاع الجوى المصرى إلى سوريا . ومعنى ذلك كشف الغطاء الجوى عن الأراضى المصرية وقواتها المسلحة الأمر الذى يترتب عليه نتائج خطيرة . ومن المعروف ان مدى عمل الطائرات المصرية والسورية يغطى – عند استخدامها من سوريا – شمال إسرائيل وجزءاً من وسطها ، وبذلك تبقى مطارات وسط وجنوب إسرائيل وكل مطارات سيناء خارج دائرة التأثر . وبذلك يتمكن العدو من إعادة تمركز وانتشار طائراته فى هذه المناطق واستخدامها بكفاءة – لمداها الطويل – ضد كل من مصر وسوريا . ولا يجب أن نتصور أن الضربة الجوية التى تمت يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ستكرر نتائجها ضد العدو أو ضدنا .
- أما عن توجيه الهجوم البرى الرئيسى من اتجاه سوريا وتوسيع رقعة الهجوم باستخدام الأراضى الأردنية واللبنانية ، فإن ذلك تعترضه صعوبات سياسية لا يمكن التغلب عليها . والخبرة علمتنا الكثير فى هذا المجال .
- إن معركة القوات المصرية هى معركة شرف لا بد أن نخوضها لتحرير أرضنا ومسح عار هزيمة يونيو ١٩٦٧ . والقول إن الهجوم من الجبهة المصرية يعرض قواتنا لخسائر كبيرة فهو أمر مقبول ، إذ لا يمكن تحرير أرضنا ورد كرامتنا دون تضحية وقبول الخسائر المحسوبة .
- إن اقتصار دور القوات المصرية فى الخطة (ل) على القيام بعمل خداعى وأعمال ثانوية مع إنزال بحرى فى غزة وشمالها وإبرار مظلى فى عدة أماكن ، أمر لا يمكن قبوله من الناحية العسكرية طالما أن القوات البرية لا تلحق بها خلال فترة زمنية محدودة . وطالما أن القوات المصرية مطلوب منها أن تقوم بعمل خداعى أو ثانوى ، فإن أعمال الابرار البحرى والجوى مصيرها الفشل ، والقوات المشتركة فيها مصيرها التدمير ، ولا تحقق هدفاً سياسياً أو استراتيجياً أو تكنيكياً .

- إن الاحتفاظ بالقوات المصرية كاحتياطى استراتيجى لاستخدامه بعد معرفة ما يتطور إليه الهجوم من الجبهة السورية - كفكرة الخطة ( ل ) - هو تفكير عسكرى خاطىء نظرياً وعملياً ، لأن القوات المصرية ليست فى هذه الحالة احتياطياً استراتيجياً بالمفهوم العسكرى الصحيح . فالاحتياطى الاستراتيجى يستخدم للتأثير على سير العمليات فى احدى الجبهتين أو فى أحد الاتجاهات الرئيسية وبشرط أن تتوفر القدرة على نقله فى الوقت المناسب . وهذا لا يمكن تحقيقه جواً لعدم وجود طائرات النقل بالعدد الكافى للنقل بالاضافة لتفوق العدو الجوى . كما لا يمكن تنفيذ النقل بحراً لعدم وجود وسائل النقل البحرى وطول الوقت اللازم لهذا النقل ، إذا كانت الخطة تقصد نقله أثناء سير العمليات إلى الجبهة السورية . وإذا بقيت القوات المصرية احتياطياً استراتيجياً فى الجبهة المصرية كما تتخيل الخطة ( ل ) فالسؤال هو : احتياطى لمن ؟

- وأخيراً ، إذا كان الهدف السياسى المطلوب تحقيقه بهذه الخطة هو فرض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، فهل تسمح مقارنة القوات بين العرب وإسرائيل بتدمير قوة إسرائيل العسكرية ؟ ومن أين أتى هذا التفوق العسكرى العربى فى وقت كنا نعانى فيه - حينئذ - من التفوق العسكرى الإسرائيلى ؟

ومن الناحية السياسية ، هل كان يمكن قبول فرض قرار التقسيم بالقوة العسكرية العربية فى ذلك الوقت ، لو كانت هذه القوة - افتراضا - موجودة وجاهزة للاستخدام ؟

وكان هذا هو ردنا على الخطة ( ل ) حتى يعيش صاحبها على أرض الواقع . ونتمنى أن يأتى اليوم الذى تتوحد فيه كلمة العرب ويحشدون جهودهم العسكرية والاقتصادية والسياسية لإزالة آثار عدوان يونيو ١٩٦٧ ، بتحرير الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلى وإقامة الدولة الفلسطينية بعد أن دام الاحتلال الإسرائيلى حتى الآن - ١٩٨٩ - إثنين وعشرين عاماً ، وبعد أن بذلت المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية كل جهد ممكن فى كل مجال طوال هذه السنوات الطويلة . ولقد كانت الفرصة متاحة عام ١٩٧٣ لوضع فكرة وفلسفة « قومية المعركة » موضع التطبيق .

وانتهى رأى مصر بالنسبة للخطة (ل) برفضها ، وأن أفضل الأساليب الاستراتيجية لإدارة الحرب ضد إسرائيل هو القيام بعملية هجومية تنفذ بواسطة القوات المصرية والسورية فى وقت واحد وبأعمال منسقة طبقاً لفكرة استراتيجية واحدة تحت قيادة قائد عام واحد لقوات الجبهتين .